

## المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق: حان وقت العمل

موسكو، 19-20 تشرين الثاني/نوفمبر 2009

### إعلان موسكو

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود وممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والهيئات الخاصة، المجتمعون في موسكو، الاتحاد الروسي يومي 19 و20 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 لحضور المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق،

إننا نعترف بريادة حكومة الاتحاد الروسي في إعداد واستضافة هذا المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق وريادة حكومة سلطنة عمان في توجيه العملية الرامية إلى اعتماد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة،

وإن ندرك أن الإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق تُعد، كما أشار إلى ذلك التقرير العالمي الذي اشترك في وضعه، في عام 2004، كل من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق وما تبعه من منشورات، من مشكلات الصحة العمومية الكبرى وإحدى الأسباب الرئيسية للوفيات والإصابات في جميع أنحاء العالم وأن حوادث السير على الطرق تؤدي بحياة ما يزيد على 1,2 مليون نسمة وتصيب أو تؤدي إلى عجز ما يصل إلى 50 مليون شخص في العام، مما يجعل حوادث السير على الطرق في قمة أسباب وفيات الأطفال والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام و29 عاماً،

وإن نحن عن انشغالنا لحدوث أكثر من 90٪ من الوفيات الناجمة عن حوادث السير على الطرق في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولأن أكثر الناس عرضة لهذا الأمر في هذه البلدان هم المشاة وراكبي الدراجات ومستخدمي المركبات ذات العجلتين أو الثلاث عجلات ذات المحركات وراكبي وسائل النقل العام غير المؤمنة،

وإن نعسي أن التكلفة السنوية للإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تفوق 65 مليار دولار أمريكي بما يتجاوز إجمالي المبالغ المتلقاة في شكل معونة إنمائية ويمثل 1٪ إلى 1,5٪ من الناتج القومي الإجمالي، مما يؤثر في التنمية المستدامة للبلدان، فضلاً عن المعاناة الهائلة التي يعانيها ضحايا حوادث السير على الطرق وأسرها،

وإن نعرب عن اقتناعنا بأن المشكلة، إذا لم تتخذ الإجراءات الملائمة لحلها، ستتفاقم في المستقبل عندما تصبح الوفيات الناجمة عن حوادث السير على الطرق، حسب الإسقاطات، إحدى أسباب الوفيات الرئيسية بحلول عام 2020 وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،

وإن نؤكد على أن أسباب الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق وعواقبها معروفة وأنه يمكن الوقاية منها، وأن هذه الأسباب تشمل الإسراع المبالغ فيه وغير الملائم على الطرق والقيادة تحت تأثير الكحول وعدم التمكن من استخدام أحزمة المقاعد والمقاعد المخصصة للأطفال والخوذات وما إلى ذلك من معدات السلامة، على النحو الملائم، واستخدام المركبات القديمة أو الرديئة الصيانة أو التي تفتقر إلى أسباب السلامة، والبنى التحتية للطرق الرديئة التصميم أو التي تفتقر إلى الصيانة الكافية وخاصة البنى التحتية التي لا تمكن من حماية المشاة؛ وسوء نظم النقل العام أو عدم مأمونيتها وقلة أو عدم كفاية إنفاذ التشريعات الخاصة

بالسير على الطرق وقلّة الوعي السياسي؛ وعدم وجود الخدمات الملائمة لرعاية المصابين بالرضوح وتأهيلهم،

وإنّ نعترف بأن نسبة كبيرة من الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق تحدث في إطار الأنشطة المهنية، وبإمكانية الإسهام في السلامة على الطرق من خلال تنفيذ تدابير سلامة الأساطيل،

وإنّ ندرك بأن الكثير من البلدان المرتفعة الدخل قد حققت، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، تخفيضات هامة في الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق بفضل الالتزام المستدام ببرامج الوقاية من الإصابة القائمة على البيانات والجيدة التركيز، وبأن شبكات النقل البري التي لا تحدث فيها إصابات قاتلة من الأمور الممكنة شريطة بذل المزيد من الجهد، وبأن البلدان المرتفعة الدخل ينبغي لها، بناءً على ذلك، أن تستمر في وضع وتحقيق الأهداف الطموحة المتمثلة في الحد من الإصابات على الطرق، وأن تستمر أيضاً في دعم التبادل العالمي للممارسات الجيدة في مجال الوقاية من الإصابات على الطرق،

وإنّ نعترف بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل تطبيق أفضل الممارسات ووضع الأهداف الطموحة ورصد الوفيات الناجمة عن حوادث السير على الطرق،

وإنّ نعترف بما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من عمل في الدعوة إلى زيادة الالتزام السياسي بالسلامة على الطرق وفي زيادة الأنشطة المتعلقة بالسلامة على الطرق وتعزيز أفضل الممارسات وخاصة العمل الذي دأبت على الاضطلاع به لجان الأمم المتحدة الإقليمية وريادة منظمة الصحة العالمية وتنسيق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق في إطار منظومة الأمم المتحدة،

وإنّ نعترف كذلك بالتقدم المحرز في إطار تعاون الأمم المتحدة في مجال السلامة على الطرق بوضع آلية استشارية يلتزم الأعضاء المنضوون تحت لوائها بمسألة السلامة على الطرق وتشتمل أنشطتها على تزويد الحكومات والمجتمع المدني بالإرشاد فيما يتعلق بالممارسات الجيدة لدعم ما يتخذ من إجراءات للتصدي للمخاطر الرئيسية التي تحف بالسلامة على الطرق،

وإنّ نعترف بالعمل الذي يقوم به سائر أصحاب المصلحة بما في ذلك الوكالات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وسائر الهيئات الخاصة،

وإنّ نعترف بدور المرفق العالمي المعني بالسلامة على الطرق الذي أنشأه البنك الدولي بوصفه أول آلية تمويلية لدعم بناء القدرات وتقديم الدعم التقني في مجال السلامة على الطرق على الصعيد العالمي وعلى الأصعدة الإقليمية والقارية،

وإنّ ننوّه بالتقرير الصادر عن اللجنة المعنية بالسلامة على الطرق في جميع أنحاء العالم: *اجعلوا الطرق مأمونة: أولوية جديدة من أجل التنمية المستدامة* الذي يربط بين السلامة على الطرق وبين التنمية المستدامة، ويدعو إلى زيادة الموارد وإلى الالتزام مجدداً بتقييم مأمونية البنى التحتية للطرق،

وإنّ ننوّه بنتائج التقرير الصادر عن المحفل الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعنوان *نحو القضاء على عدد حوادث السير على الطرق: أهداف طموحة في مجال السلامة على الطرق وأهمية انتهاج أسلوب حيال نظام السلامة، وبالتوصية التي أصدرها والقاضية بأن تنتهج جميع البلدان، بغض النظر عن المستوى الذي بلغته فيما يتعلق بالأداء في مجال السلامة على الطرق، أسلوب نظام السلامة حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف الطموحة،*

وإنّ ننوّه بالنتائج التي خلص إليها التقرير العالمي المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف حول *الوقاية من إصابة الأطفال* والتي تحدد الإصابات الناجمة عن الحوادث على الطرق بوصفها الأسباب الرئيسية

الكامنة وراء كل إصابات الأطفال غير العمد والتي تورط السمات البدنية والخصائص النمائية التي تعرّض الأطفال للخطر على نحو خاص،  
وإن نقر بأن حل الأزمة العالمية في مجال السلامة على الطرق لا يمكن أن يتم إلا بفضل التعاون والشرائط في قطاعات عدة فيما بين جميع من يعينهم الأمر في القطاعين العام والخاص وبإشراك المجتمع المدني،

وإن نقر بأن قضية السلامة على الطرق قضية "جامعة" يمكنها أن تسهم بشكل كبير في تحقيق المرامي الإنمائية للألفية وبأن مسألة بناء القدرات في مجال الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق ينبغي إدراجها على النحو الكامل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في مجالات النقل والبيئة والصحة، ودعمها من قبل المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف من خلال بذل جهود متسقة وفعالة ومنسقة بشكل أفضل،

وإن نعي أن تحقيق نتائج على الصعيد العالمي إنما يكون ثمرة للتدابير الوطنية والمحلية المتخذة، وأن التدابير الفعالة الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق على الصعيد العالمي تتطلب إرادة سياسية قوية والالتزام وتوفير الموارد اللازمة على جميع الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والإقليمية والعالمية،

وإن نرحب بتقرير الحالة العالمية حول السلامة على الطرق الصادر عن منظمة الصحة العالمية، وهو أول تقييم عالمي للأوضاع السائدة في مختلف البلدان يحدد الثغرات القائمة ويضع خط الأساس لقياس التقدم الذي سيحرز مستقبلاً،

وإن نرحب أيضاً بالنتائج المتمخضة عن المشاريع التي نفذتها لجان الأمم المتحدة الإقليمية من أجل مساعدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على تحديد أهدافها فيما يتعلق بتقليص الإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق، بالإضافة إلى تحديد الأهداف الإقليمية،

وإن نعلن عن عزمنا البناء على أساس النجاحات المتحققة وعن استخلاص الدروس من التجارب السابقة،

نقرر بهذه الوثيقة ما يلي:

- 1- تشجيع تنفيذ توصيات التقرير العالمي بشأن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق؛
- 2- تعزيز التوجيهات والإرشادات التي تصدرها الحكومات في مجال السلامة على الطرق بما في ذلك عن طريق تعيين أو تعزيز الوكالات الرائدة وآليات التنسيق ذات الصلة على الصعيدين الوطني أو دون الوطني؛
- 3- تحديد أهداف عملية وإن كانت طموحة على الصعيد الوطني في مجال تقليص الإصابات الناجمة عن حوادث السير على الطرق وترتبط بشكل واضح بالاستثمارات المزمع توظيفها والمبادرات السياسية وحشد الموارد اللازمة للتمكين من تنفيذ الأهداف المرسومة في إطار الأسلوب الذي يتعين اتباعه حيال نظم السلامة بشكل فعال ومضمون الاستمرار؛
- 4- بذل جهود خاصة من أجل وضع وتنفيذ السياسات المرسومة وإيجاد حلول لمشكلات البنى التحتية لحماية جميع مستخدمي الطرق وخاصة أكثرهم عرضة للإصابات من المشاة وراكبي الدراجات، وراكبي الدراجات البخارية ومستخدمي وسائل النقل العام غير المؤمنة فضلاً عن الأطفال والمسنين والناس الذين يتعايشون مع حالات العجز؛

- 5- البدء في تطبيق نُظم نقل أكثر مأمونية واستدامة بما في ذلك من خلال اتخاذ مبادرات في مجال وضع خطط استخدام الأراضي وبتشجيع أشكال النقل البديلة؛
  - 6- تعزيز المواءمة بين اللوائح الخاصة بالسلامة على الطرق ومأمونية المركبات وبين الممارسات الجيدة عن طريق تنفيذ قرارات وصكوك الأمم المتحدة ذات الصلة وسلسلة الأدلة الصادرة عن مبادرة التعاون التي أطلقتها الأمم المتحدة بشأن السلامة على الطرق؛
  - 7- تعزيز أو مواصلة إنفاذ التشريعات القائمة وإذكاء الوعي بها، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، تحسين التشريعات ونُظم تسجيل المركبات والسائقين وذلك بتطبيق المعايير الدولية الملائمة؛
  - 8- تشجيع المنظمات على الإسهام بهمة في تحسين السلامة على الطرق فيما يتعلق بالعمل وذلك بفضل تطبيق أفضل الممارسات في ميدان إدارة الأساطيل؛
  - 9- تشجيع العمل التعاوني عن طريق تعزيز التعاون فيما بين الكيانات ذات الصلة التي تضمها الإدارات العامة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والقطاعان الخاص والعام، ومع المجتمع المدني؛
  - 10- تحسين عملية جمع البيانات الوطنية ومقارنتها مع البيانات الدولية بما في ذلك عن طريق اعتماد تعريف موحد يحدد الوفيات على الطرق بوصفها موت أي شخص يقتل فوراً أو في غضون 30 يوماً بعد وقوع حادث سير على الطريق، واعتماد تعاريف موحدة لمفهوم الإصابة، وتيسر التعاون الدولي من أجل إقامة نُظم للبيانات الموثوقة والمواءمة بينها؛
  - 11- تعزيز توفير خدمات رعاية وتأهيل المصابين بالرضوح قبل دخول المستشفى وداخل المستشفى وإعادة دمجهم في المجتمع بفضل تنفيذ التشريعات الملائمة وتطوير القدرات البشرية وتحسين فرص الاستفادة من الخدمات الصحية بشكل يتيح بفعالية وفي الوقت المناسب تقديم الخدمات إلى من يحتاجونها.
- وندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إعلان العقد الممتد بين عامي 2011 و2020 "عقد العمل من أجل تحقيق السلامة على الطرق" وذلك بهدف تثبيت عدد وفيات حوادث السير على الطرق على صعيد العالم بحلول عام 2020 ثم تقليص ذلك العدد؛
- ونقرر تقييم التقدم المحرز بعد مضي خمس سنوات على انعقاد المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق؛
- وندعو الجهات المانحة الدولية إلى توفير أموال إضافية دعماً للاستثمارات العالمية والإقليمية والقارية الموظفة في مجال السلامة على الطرق ولبرامج نقل المعارف وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛
- وندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إقرار محتويات هذا الإعلان.

اعتمد في موسكو، الاتحاد الروسي  
20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009